بعد التوقيع على تشكيل مجلس اعلى للتعاون الستراتيجي

أردوغان للعراقيين: الحكومة والشعب التركي سيقفان بجانبكم

نوري المالكي مع رجب طيب اردوغان

بغداد/ المدى

اسفرت الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان للعراق عن توقيع اتفاق لتشكيل " مجلس أعلى للتعاون الاستراتيجي" و تعزيز التعاون بين بغداد وانقرة في مجالات الطاقة والمياه . وعدت الاولى لزعيم تركي منذ العام ١٩٩٠ . والتي جاءت بعد مدة من الفتور بين بغداد وانقرة على واقع توغل القوات التركية داخل إقليم كردستان ، والتي بررته انقرة بتواجد المتمردين من حزب العمال الكردستاني واقامة قواعد لهم هناك. هذه الزيارة اعتبرت صفحة جديدة لجهة التحول في العلاقات الايجابية بين البلدين.

والتقى اردوغان خلالها رئيس الجمهورية السيد جلال طلباني ورئيس مجلس النواب الدكتور محمود المشهداني وعدد من المسؤولين الحكوميين . وقال مصدر طلب عدم ذكر اسمه ان اردوغان " غادر بغداد في وقت متأخر من مساء الخميس وان المالكي وعددا من الوزراء كانوا في توديعه في مطار بغداد الدولي " .

استقرار الامن في العراق

وكان قبلها قد عقد المالكي مؤتمراً صحفياً مع نظيره التركي عقب انتهاء محادثاتهما. حيث أكد رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان فيه دعم بلاده للعراق مشيرا إلى أن السلام والاستقرار في المنطقة مرهونان باستقراره. وقال إن هناك إرادة مشتركة للتعاون الاستراتيجي بين البلدين، واعتبر أنه لايمكن تحقيق السلام العالمي دون تحقيق الأمن والاستقرار في العراق، واضاف إنه يجب مساعدة العراقيين في إعادة إعمار بلدهم. كما دعا اردوغان العراقيين للحفاظ على دعم وحدتهم مؤكدا أن تركيا تقف إلى جانبهم للتغلب على الصعوبات والمشاكل، وأعرب عن ثقته في أن العراق الديمقراطي يمكنه تحقيق الأمن والاستقرار في وقت قريب .. وقال اردوغان "لا بد من ان نزيد دعمنا للعراق على مستوى دول الجوار". واضاف مخاطبا العراقيين "نحيي الشعب العراقي. كونوا متفائلين لتعبروا هذه المرحلة الصعبة وستجدونني دائما بجانبكم ان شاء الله"، مؤكدا ان "الحكومة والشعب التركي سيقفان بجانبكم".

واشار أنه وجد تفهما ودعما من حكومة المالكي وحكومة إقليم كردستان للوقوف في وجه حزب العمال الكردستاني. ووصف اردوغان حزب العمال بأنه "منظمة إرهابية عدوة لتركيا والعراق "ويشن حزب العمال الكردستاني pkkالتركي عمليات مسلحة ضد القوات التركية انطلاقا من من اراضي اقليم كردستان بحسب الحكومة التركية التي شنت اكثر من هجوم داخل اراضي الاقليم لملاحقة الحزب .

وأعلن رئيس الوزراء التركي توقيع عدة اتفاقات للتعاون بين البلدين لزيادة حجم التبادل التجاري إلى ١٠ مليارات دولار، وأشار إلى سعي البلدين لزيادة هذا التبادل إلى ٢٥ مليار دولار خلال ثلاث سنوات. وأشر أن الاتفاقات تتضمن أسلوبا جديدا للتعاون بين البلدين، وقال إن المنطقة تحتاج رؤية استراتيجية أكثر من أي وقت مضى لفتح آفاق جديدة للسلام والرفاهية والاستقرار.

من جهته قال المالكي إن الظروف الحاكمة اليوم هي التعاون في كافة المجالات، وأضاف ان العراق الدستوري والديمقراطي يبحث عن علاقات إيجابية وتعاون و " حلول سلمية للمشكلات التي ورثتها الديكتاتوريات في المنطقة ". وأضاف أنها أيضا رسالة لدول المنطقة بأن نهج العراق حاليا هو فتح مجالات التعاون في مختلف المجالات. وعن القوات التركية الموجودة في شمال العراق لمطاردة عناصر حزب العمال الكردستاني المناوئة لتركيا قال المالكي "لم نبحث موضوع هذه القوات لأنه مترابط بالتطورات في الأوضاع الأمنية والسيطرة على الحدود، وسيتم بحث الأمر في المستقبل".

ورافق اردوغان في زيارته وزير الدولة ونائب رئيس الوزراء جميل جيجاك ووزير الخارجية علي باباجان ووزير الطاقة حلمي جولر. وكان الوفد التركي قدعادالى تركيا مساء الخميس بعد حضورة مأدبة عشاء اقامها على شرفهم الرئيس جلال طالباني.

رئيس الجمهورية يستقبل رئيس الوزراء التركي

وكان قد استقبل الرئيس جلال طالباني، في مكتبه ببغداد، رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان و الوفد المرافق له، و أجرى معه محادثات، وسط أجواء ودية، تناولت العلاقات الثنائية بين العراق و تركيا.

و جرت مراسم استقبال حافلة، حيث رحب الرئيس طالباني بضيفه بحرارة، مشيدا بأهمية الزيارة التي وصفها فخامته بـ"التاريخية ، مشددا على ضرورة تطوير و توسيع العلاقات مع تركيا في جميع المجالات لما فيه الخير والمنفعة المتبادلة للشعبين العراقي و التركي. من جهته، جدد دولة رئيس الوزراء التركي، رغبة بلاده في تطوير العلاقات بين البلدين الصديقين، مؤكدا عزم تركيا على تقديم الدعم للعراق في جميع المجالات، مثمنا دور الرئيس طالباني في توطيد وتقوية العلاقات بين العراق وتركيا.

وشارك في المحادثات من الجانب العراقي نائبا رئيس الجمهورية الدكتور عادل عبد المهدي و الأستاذ طارق الهاشمي و رئيس مجلس النواب الدكتور محمود المشهداني و عدد كبير من كبار المسؤولين و الوزراء و المستشارين.

وعقب المحادثات، أقام الرئيس طالباني مأدبة عشاء موسعة على شرف الضيف التركي الصديق و الوفد المرافق له، حضرها رئيس الوزراء نوري المالكي و نائبه الدكتور برهم احمد صالح و نائبا رئيس مجلس النواب و عدد كبير من الوزراء والنواب و ممثلي الكتل السياسية و كبار المدعوين.

وعبر الرئيس طالباني، في ختام المحادثات، عن سروره بالاتفاقية الإستراتيجية، التي تم توقيعها امس الاول بين رئيس الوزراء نوري المالكي و نظيره التركي، مشيرا إلى أهمية العمل المشترك من اجل توسيع آفاق التعاون و الصداقة بين البلدين وعلى كافة الصعد.

مجلس التعاون الاستراتيجي

ووقع نوري المالكي مع نظيره التركي اردوغان بيانا سياسيا مشتركا يتعلق "بإنشاء مجلس تعاون استراتيجي رفيع المستوى" من شأنه أن يساعد في إرساء "شراكة استراتيجية طويلة المدى" . تتعلق بتوطيد العلاقات بين البلدين في كثير من الميادين، بما فيها الأمن على الحدود الفاصلة بينهما، وزيادة على تعزيز العلاقات التجارية.

ومن المقرر أن يجتمع المجلس مرة في السنة برئاسة مشتركة بين كل من رئيسي الوزراء في البلدين، وثلاث مرات في السنة على مستوى وزاري ومرة كل ثلاثة شهور برئاسة مسؤولين رفيعي المستوى. ويستهدف الجهد، الذي يستند إلى "مبادرة" الرئيس جلال طالباني في آذار، مساعدة كلا الدولتين في التوصل إلى "اتفاقات ثنائية بكيفية متسارعة ومجدولة." ويتشكل المجلس من وزراء الطاقة والتجارة والاستثمار والأمن والموارد المائية في البلدين.

وكان نائب الرئيس طارق الهاشمي اكد في بيان ان "الاتفاقية الاستراتيجية مع تركيا ستتناول ايضا موضوع حزب العمال الكردستاني" من دون ان يذكر مزيداً من التفاصيل حول الامر.

الاكراد متفائلون وكركوك ترحب

الى ذلك أعرب نائبان في كتلة التحالف الكردستاني، الخميس، عن تفاؤلهما بزيارة رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان إلى العراق، فيما شكت نائبة أخرى في التحالف من أن الحكومة لم تطلع لجنة العلاقات الخارجية على تفاصيل المجلس الأعلى للتعاون الاستراتيجي المزمع توقيعه مع تركيا.

وقال محمود عثمان في تصريحات صحفية "زيارة أردوغان ستطور العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدين من خلال تشكيل مجلس أعلى للتعاون الإستراتيجي".

وأضاف عثمان أن "حجم التبادل التجاري سيرتفع إلى خمسة مليارات دولار إضافة إلى تفعيل اللجان المشكلة سابقا بين البلدين" كما "سيرأس المجلس الأعلى للتعاون الاستراتيجي (بعد تشكيله) رئيسا الوزراء العراقي والتركي".

وبين عثمان أن "الجانب التركي سيطلب تسهيلات في المجال النفطي"، وتابع أن "الجانب الأمريكي يشجع دور تركيا بالعراق نظرا لعلاقات تركيا الطيبة مع الولايات المتحد الامريكية " كما استبعد عثمان أن يتم التوصل إلى حلول مشتركة بين الجانبين حول المسائل الأمنية العالقة خاصة فيما يتعلق بحزب العمال الكردستاني قائلا "لا اعتقد انه سيكون هناك تطورا ايجابيا في قضية موضوع حزب العمال الكردستاني والقصف التركي لإقليم كردستان".

وكان الجيش التركي قد استعمل المدفعية والطائرات في إسناد حملته البرية ما تسبب في تدمير جسور وبنى تحتية بالإقليم وسط إدانة من الحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان.

من جانبه، قال رئيس كتلة التحالف الكردستاني التي تشغل ٥٥ مقعدا في مجلس النواب فؤاد معصوم في تصريحات صحفية "هذه الزيارة ستعزز العلاقات العراقية التركية إضافة إلى توقيع عدد من الاتفاقات بين الجانبين". وعن مخاوف الأكراد من نتائج هذه الزيارة قال معصوم "نحن لا نتخوف من هذه الزيارة ولا نتخوف من التوقيع على أي اتفاقية سرية لأننا لدينا ثقة بالحكومة وهذه الحكومة ليست كحكومة صدام".

إلى ذلك، كشفت النائبة البرلمانية عن لجنة العلاقات الخارجية تانية طلعت عن أن الحكومة لم تطلع لجنة العلاقات الخارجية على تفاصيل تشكيل المجلس الأعلى للتعاون الاستراتجي مع تركيا، مشيرة إلى أن الحكومة غير ملزمة بعرض مذكرات التفاهم على البرلمان قبل توقيعها. وقالت إن "الحكومة غير ملزمة بعرض مذكرات التفاهم على البرلمان قبل توقيعها، إلا أنها قد تطلعه عليها بعد التوقيع، دون الحاجة إلى التصويت".

ورحبت طلعت بالاتفاقية مع تركيا قائلة "نحن نرحب بهذه المبادرة كون العراق يحتاج للتنمية الاقتصادية، ولديه العديد من الملفات العالقة الساخنة مع تركيا منها نقص المياه، والقصف التركي لأراضي العراقية الشمالية، لذا نأمل أن تسهم هذه المبادرة بحل هذه الملفات الساخنة".

وفي الصدد ذاته رحب عدد من أعضاء مجلس محافظة كركوك بزيارة رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان إلى العراق، معربين عن أملهم في أن تسهم الزيارة بحل مشكلة الحزب العمال الكردستاني التي تلقي بظلالها على الوضع الأمني في مناطق كردستان الحدودية مع تركيا.

وقال محمد خليل الجبوري عضو القائمة العربية في مجلس محافظة كركوك في تصريحات صحفية إن الزيارة تهدف "لتقوية العلاقات الاقتصادية والسياسية والوصول إلى حل لمشكلة الحدود بين الدولتين الجارتين ضمن المعاهدات الدولية وخاصة مشكلة حزب العمال الكردستاني".

واعتبر الجبوري أن "الزيارة جاءت ردا على زيارة رئيس الجمهورية العراقي جلال الطالباني إلى تركيا".

من جهته، اعتبر جمال شان رئيس حزب الوطن التركماني أن "هذه الزيارة تاريخية، وتأتي لمساعدة العراق سياسيا واقتصاديا والوصول إلى الحل النهائي لهجمات المنظمات الإرهابية عبر الحدود العراقية إلى أراضي تركيا".

إلى ذلك، ذكر محمد كمال عضو مجلس محافظة كركوك عن القائمة المتآخية إن "زيارة رئيس الوزراء التركي إلى العراق تهدف لتوطيد العلاقات وبناء جسر التعاون بين الدولتين الجارتين ومتابعة مسألة كركوك عن قرب وآلية تنفيذ المادة ١٤٠ من الدستور العراقي". وطالب كمال دول الجوار بعدم التدخل في شؤون العراق قائلا إن "مسالة كركوك شان داخلي بين مكونات الشعب العراقي وخصوصا بين أهالي كركوك وليس على الدول الجوار التدخل فيها".

الاتفاقية الثنائية ايجابية ومشجعة

وفي السياق ذاته وصف عدد من الخبراء الاقتصاديين العراقيين الاتفاقية الثنائية التي وقعها أمس الاول الخميس رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي مع نظيره التركي رجب طيب أردوغان القاضية بتشكيل لجنة عليا للتعاون الاستراتيجي بين البلدين بأنها ايجابية ومشجعة لزيادة حجم التبادل التجاري والاستثمار. حيث اعتبر نائب رئيس اتحاد الصناعات باسم جميل انطوان زيارة أردوغان للعراق "فاتحة خير نحو الاقتصاد العراقي وتشجيع لباقي دول المنطقة في كسر الطوق الذي وضع حول العراق سياسيا بشكل عام واقتصاديا بشكل خاص".

واضاف أنطوان أن العراق "له علاقات واسعة مع تركيا وسبق ان وقع خلال عقد الثمانينات اتفاقيات تعاون واسعة في تمويل الاقتصاد العراقي وتجهيز السلع والمواد الأولية للصناعة العراقية خاصة"، لافتا الى ان الجانب التركي يتفهم الواقع العراقي وله استثمارات كبيرة في منطقة كردستان.

أما رئيس الاتحاد الدولي لرجال الأعمال في العراق حميد العقابي رأى أن "الحقبة القليلة القادمة ستشهد تحول العراق إلى عضو فعال في المجتمع الدولي وخاصة مع المنظمات التابعة لمنظمة للتجارة العالمية وصندوق النقد الدولي والدول المجاورة، بسبب التحسن الأمني وفرض سلطة الدولة والقانون".

وأضاف العقابي أن "الوضع الاقتصادي والأمني أصبح أكثر استقرارا من قبل، الأمر الذي دفع رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان للمجيء إلى العراق وخاصة أن بلدنا يمتلك اقتصاد قوي وثروات وطاقات بشرية هائلة، الأمر الذي سينعكس في النهاية على نمو الاقتصاد لدى الجانبين".

ويعتبر المسؤولون الاتراك ان فتح باب التعاون الاقتصادي على مصراعيه امام شركات النفط التركية للاستثمار في العراق، وفتح انقرة قنصلية في البصرة، وطرح مشروع منطقة صناعية حرة مشتركة على الحدود بين البلدين، ستجعل العراق أكبر وأهم شريك اقتصادي لتركيا في المنطقة، وأنه سيكون بوابتها الى الخليج العربي براً، والأهم من هذا ايضاً أن تركيا تأمل في أن تستطيع بعد زيارة أردوغان لبغداد زيادة نفوذها السياسي في العراق، تمهيداً لمرحلة مقبلة قد تشهد انسحاباً اميركياً متدرجاً، ولموازنة الدور الإيراني الآخذ في الاتساع هناك.

فـي الحـــدث

المالكي.. الإنجازات والتشكيك

حازم مبيضين*

يبدو أن بعض القوى القومجية والإسلاموية ، وتلك التي تواصل العيش أو الموت –لافرق- في ظل وهم المنظومة الاشتراكية، وهي تواصل رفع الشعارات التي مضى زمنها، تستكثر على نوري المالكي رئيس الوزراء العراقي أي إنجاز، وتسعى للتشكيك في أي موقف سياسي يتخذه مستهدفاً مصلحة الشعب العراقي، المتفهم لمعادلة عدم الثبات عند موقف سياسي جامد، والوقوع أسيراً لذلك

الموقف، لمجرد إرضاء أصحاب الاصوات العالية والفعل المنعدم، بغض النظر عن المتغيرات السياسية، أو الواقع الذي لايقبل السكون، امتثالاً لحركية الكون، وتناغماً معها.

يذهب الرجل إلى إيران المجاورة، ليبحث فيها التدخلات التي تمارسها بعض أذرع الثورة الايرانية في بلاده، فينبري هؤلاء إلى التذكير بسنوات اللجوء التي قضاها المالكي في إيران، مؤكدين أنها صنعت منه عميلاً، وأنه لايتحرك خارج إطار توجهات الولي الفقيه، ويغمضون أعينهم متعمدين عن الضربات الأمنية التي وجهتها القوات العراقية، تنفيذاً لأوامره، لمجاميع محسوبة على إيران، لأن تلك التنظيمات خرجت عن الخط الرئيس للدولة العراقية الجديدة، المأمول أن تسودها الديمقراطية والعدالة واحترام حقوق الانسان، خاصةً وأن حكامها الحاليين، هم أول من ذاق مرارة غياب هذه القيم عن المجتمع العراقي طوال سنوات الحكم الشمولي، الذي أجبرهم على اللجوء خارج وطنهم عدة عقود.

ويفاوض الرجل الولايات المتحدة الاميركية على عقد معاهدة أمنية بين البلدين (يعرف الجميع حاجة العراق إليها)، فيطلع علينا هؤلاء بأن المالكي هو صنيعة واشنطن، وذلك بالرغم من وضوح الخلافات بينه وبين الإدارة الاميركية على بنود المعاهدة وتمسكه بأن تعقد بين طرفين مالكين للسيادة، وإصراره على وضع جدول يحدد مسبقا مواعيد انسحاب قوات التحالف من أرض الرافدين، ويسعون للتشكيك بما يعلنه الرجل، على اعتبار أنه عميل لواشنطن لايستطيع الخروج على أوامرها ، طبعاً إضافة إلى عمالته لطهران ، على ما بين العاصمتين من خلافات في وجهات النظر حيال الملف العراقي ، وتضارب مصالحهما إزاء ذلك الملف.

> نستطيع بالطبع أن نتفهم اعتراض بعض السياسيين العراقيين على سياسات المالكي، بسبب اختلاف الاجندات أو الرؤى أو المصالح، خاصةً الحزبية، لكن العصي على الفهم، والمرفوض تبعاً لذلك هو التدخلات الخارجية، التي ينبري لها نفر من المنظرين قومجياً واسلامويا، وكأن هؤلاء يعتبرون أنفسهم أوصياء على الشعب العراقي، الذي بنى أعظم الحضارات في منطقتنا، على مدى تاريخه، والذي يتنفس أبناؤه العمل السياسي بقدر ما يتنفسون الهواء، ويتجاهل هؤلاء أن في العراق من الكفاءات –لو وزعت- ما يكفي حاجة الوطن العربي برمته، غير أن النظرة الحولاء، هي ما يميزهم عند نظرهم إلى التحولات العميقة الجارية في العراق، والتي يعرفون جيداً أن نتائجها لن تتوقف عند حدوده، وأن الرياح التي تهب من أرض الرافدين راهناً ستصل إليهم محدثةً فعل التغيير المنتظر والمطلوب.
>
> **العراقي**

يمارس الرجل ديمقراطيته، فيتهمونه بالضعف، ويمارس سلطته المكفولة بالدستور حفاظاً على أمن مواطنيه ووطنه، فيتهمونه بالتسلط، يسعى لبناء العراق الجديد على أسس الاقتصاد العالمي السائد، فيتهمونه بممالأة شركات النهب الإستعمارية، يتطلع إلى بناء علاقات حسن جوار مع الدول المحيطة ببلده، فيأخذون عليه أنه يضيع هيبة العراق، يحترم مرجعيته المذهبية، فيتهمونه بالطائفية، وينسون طائفية القاعدة التي تحارب طموحات الشعب العراقي في الاستقرار والتفرغ للبناء، والمحصلة أنهم يرونه مخطئاً، حتى لو غسل الكعبة عند كل بزوغ شمس.

وبعد، فان المطلعين على حجم التحولات التي يمر بها العراق، يدركون أن القافلة ستمضي في مسيرتها، وأن أصحاب البيوت الزجاجية الذين يرجمون بلاحجارة لن ينالوا في آخر الامر غير الخذلان.

الإعلان السياسي المشترك لتأسيس المجلس الأعلى للتعاون الستراتيجي بين حكومتي العراق وتركيا

تتسم العلاقة بين جمهورية العراق والجمهورية التركية بوجود روابط إجتماعية وتاريخية وعلاقات حسن الجوار المشتركة.

ويتقاسم البلدان ذات الأفكار حول الأهداف الإقليمية للترويج للسلام والإستقرار والحرية والإزدهار وتطوير آلية الحوار لزيادة التعاون والتنسيق الإقتصادي.

وبالإضافة الى الأهداف المشتركة للبلدين، فهما يواجهان تحديات وفرصاً تتطلب جهوداً مشتركة، والتي شكلت أساساً لـ (مذكرة التفاهم بين جمهورية العراق والجمهورية التركية) الموقعة من قبل دولة رئيس الوزراء العراقي نوري كامل المالكي ورئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان في تركيا بتاريخ ٧ / آب / ٢٠٠٧.

يعيد الطرفان إلتزامهما بعناصر ومبادئ التعاون المشترك المثبتة في مذكرة التفاهم هذه، ورؤيتهما للمستقبل المشترك وبناء على مبادرة فخامة رئيس الجمهورية جلال الطالباني خلال زيارته الى تركيا في ٧-٨/آذار/٢٠٠٨، فقد قررا تتويج هذا التعاون من خلال تشكيل المجلس الأعلى للتعاون الستراتيجي بين البلدين.

ومن هذا المنطلق، تلتزم حكومتا جمهورية العراق والجمهورية التركية بتطوير شراكة استراتيجية طويلة الأمد تهدف الى تعزيز التضامن بين شعبي العراق وتركيا.

وسيرأس هذا المجلس رئيسا وزراء البلدين، ويقوم وزيرا خارجيتهما بتنسيق عمل المجلس ووضع اللمسات الأخيرة لأجندة كل إجتماع، وسيكون الوزراء المعنيون في مجالات الطاقة والتجارة والإستثمار والأمن والموارد المائية أعضاء في هذا المجلس مع إمكانية أن يقرر رئيسا الحكومتين توسيع المجلس ليضم وزراء ومسؤولين في مجالات معينة مع تطور التعاون الثنائي ليشمل تلك المجالات.

وسيجتمع المجلس الأعلى للتعاون الستراتيجي مرة واحدة على الأقل سنوياً برئاسة مشتركة لرئيسي الوزراء، وسيجتمع ثلاث مرات سنوياً على المستوى الوزاري وستعقد إجتماعات رسمية رفيعة المستوى مرة كل ثلاثة أشهر في عاصمتي البلدين.

وسيتم تطوير خطط عمل عن طريق الوزراء المعنيين لتسريع التعاون ضمن نطاق مسؤوليتهم.

تتضمن هذه الشراكة الستراتيجية مجالاً واسعاً من القضايا وخاصة في مجال التعاون السياسي والتعاون الإقتصادي والطاقة والمياه والثقافة والتعاون الأمني والعسكري على أساس المبادئ الآتية:

المجالات السياسية والدبلوماسية والثقافية :

دعم جهود الحكومة العراقية في مكافحة الإرهاب والحفاظ على إستقلال العراق وسيادته الكاملة ووحدة أراضيه ووحدته الوطنية ضد التهديدات.

عقد إتفاقات ثنائية وقت قصير ومحدد للمساعدة في تأسيس روابط أقوى بين البلدين.

التأكيد على التزامات دول الجوار وكذلك إجتماعات دول الجوار الموسعة في دعم الحكومة العراقية في جهودها لتحقيق أهداف الشعب العراقي من أجل عراق حر، مستقل، موحد، إتحادي، ديمقراطي مزدهر.

الإلتزام بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة في إحترام الحدود الدولية المعترف بها، والتعهد بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية.

إحترام التعددية الثقافية، والدينية والقومية للعراق، مع التأكيد على ضمان إحترام التعايش السلمي لجميع المكونات وأحترام الهوية العراقية من أجل مستقبل العراق.

تشجيع برامج التبادل الدبلوماسي والثقافي والتربوي والعلمي للموظفين الحكوميين والطلبة بين البلدين وتطوير التعاون بين المؤسسات في حقول التعليم العالي والتكنلوجيا والمعرفة التقنية.

التعاون والتنسيق لسياسات البلدين في المحافل الدولية والإقليمية كالدعم المتبادل لطلبات الترشيح للمنظمات واللجان والمناصب الدولية لكلا البلدين.

ب –المجالات المتعلقة بالإقتصاد والطاقة :

عقد إتفاقيات للتعاون والتكامل الإقتصادي الستراتيجي بين البلدين قبل نهاية ٢٠٠٨,

تشجيع التعاون الرامي الى تنشيط السياحة وتسهيل تنظيم الجولات السياحية بين البلدين.

تعزيز التعاون لتنمية العلاقات التجارية لتحقيق المصلحة المشتركة لشعبي البلدين وعقد إتفاقية تجارة حرة بين العراق وتركيا من أجل تحقيق ذلك.

التشجيع والعمل على برامج مشتركة لتأسيس مناطق تجارة وصناعة حرة للمساهمة في زيادة فرص العمل والإستثمار في العراق وكذلك تعزيز العلاقات التجارية بين البلدين الجارين.

التعاون في نشاط إعادة الإعمار لتلبية الإحتياجات الأساسية وتوفير الخدمات للشعب العراقي.

تشجيع التعاون في مجال الموارد المائية والزراعة لمساعدة العراق على تلبية حاجاته الزراعية والمائية وبضمنها تلك المتعلقة بالري مع الأخذ بنظر الإعتبار حاجة تركيا الزراعية والمائية على توفير تلك المساعدات.

دعم التعاون في مجال البنى التحتية للنقل في العراق بهدف ربط العراق مع أوربا عبر تركيا.

تشجيع شركات القطاع العام والخاص لزيادة التعاون في مجال الإستثمار لكلا البلدين وتطوير العلاقات التجارية بين العراق وتركيا.

دعم التعاون بين الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في جميع مجالات الحياة الإقتصادية بشكل يهدف الى زيادة فرص العمل في البلدين، نظراً للدور المتنامي الذي تلعبه تلك الشركات في توفير الوظائف والرفاهية.

العمل على إقامة برامج تبادل بين المؤسسات الإقتصادية والمالية ذات العلاقة لتشجيعها على تطوير الشراكة في القطاعين المالي والمصرفي في البلدين.

دعم التطور الإقتصادي في العراق من خلال برامج المساعدة في إطار جهوده للتحول الى إقتصاد السوق.

التعاون في مجال الطاقة بين الشركات العراقية والتركية بالإضافة الى نقل الموارد الطبيعية العراقية الى الأسواق العالمية بواسطة مسارات التصدير الأكثر إعتماداً كتطوير وتوسيع القدرة الحالية لخط نفط (كركوك – يومورتاليك) وبناء شبكة أنابيب لنقل الغاز الطبيعي من العراق الى الأسواق الدولية عبر تركيا.

تحقيق المشاريع التي ستساعد العراق وتركيا في تأمين أحتياجاتهما من الطاقة الكهربائية وتنظيم برامج تدريبية للكادر العراقي في قطاع الكهرباء.

الإسراع بفتح بوابات حدودية جديدة بين العراق وتركيا.

ج –مجالات التعاون الأمني والعسكري :

إحترام أمن أراضي كل من البلدين للآخر، ودعم جهودهما المشتركة لمنع تنقل الإرهابيين والأسلحة غير الشرعية من والى العراق، والتأكيد على أهمية تقوية التعاون بينهما للسيطرة على الحدود المشتركة ومنع جميع أشكال النقل المحظور، ويتضمن ذلك الدعم المالي واللوجستي وكل أشكال الدعم الأخرى للإرهابيين والمنظمات الإرهابية وكذلك رفض إستخدام اللغة المشجعة على العنف والإرهاب.

إتمام الإتفاقية الإطارية العسكرية بين رئيسي أركان البلدين.

بالإشارة الى وطبقاً لـ (إعلان المبادئ بين رئيسي أركان الجيش في جمهورية العراق والجمهورية التركية)، دعم التعاون المستمر بين نائبي رئيسي أركان الجيش العراقي والتركي في جهودهما لإتمام إتفاقية التعاون العسكري لتدريب وتعليم الضباط العراقيين.

إتمام إجراءات إتفاقية محاربة الإرهاب بين جمهورية العراق والجمهورية التركية.

تطوير العلاقات التجارية والإستثمارات المتعلقة بالصناعات الدفاعية من خلال تشجيع العلاقات التجارية والشراكات الإستثمارية بين الشركات العامة والخاصة لكلا البلدين.

تم توقيع الإعلان السياسي المشترك هذا في بغداد في الخامس من رجب ١٤٢٩هـ ، الموافق العاشر من تموز ٢٠٠٨، من قبل

نوري كامل المالكي
رئيس مجلس وزراء جمهورية العراق

رجب طيب أردوغان
رئيس وزراء الجمهورية التركية